

# اقتصاد

## فوق الطاولة

### حرب الغاز.. نقلة بنقلة

علي محمود هاشم

لم يفغ عقد التنقيب الذي أبرمته الحكومة مع شركة «إيس تي ميد عمريت» الروسية منذ ٢٠١٤ على وسادة اقتصادية، حتى يكفني اليوم بلك الخلفية لفهم مصادقة مجلس الشعب على استئثانه على أحد مكائنا الغازية البحرية، فهذا الإعلان المتجدد عن استئناف التنقيب، ينتظم كرد محتمل على الكونسورتيوم الإسرائيلي القبرصي اليوناني الإيطالي الذي أعلن مطلع الشهر الماضي نيته مد أنبوب يربط سواحل حيفا بجنوب أوروبا، وعلى الهوس التركي بالانضهار فيه.. من فنزويلا، أضخم ممكن نظفي في العالم، إلى سيبيريا التي تختزن تحت تلوها أضخم حقول الغاز، مروراً بالشرق الأوسط العقدة الحيوية للقطار الكونية المتجهة إلى أوروبا، لترسم الملاعب الواضحة للحرب العالمية الثالثة بجبهاتها الممتدة في عمق الطبقات السياسية للاعبها الدوليين.

وكما لا يمكن فصل أنابيب «إسرائيل» وشركائها الأوروبيين تحت المتوسط، والأترك المستلحقين، عن الحرب الضروس التي تشنها كارتيلات أميركية داخلية ضد التفاهات الروسية العالمية مع الرئيس ترامب ووزير خارجيته القادم من «إكسون موبيل»، فكذا الأمر لن يكون من السهل قبول الإعلان السوري باعتباره -فقط- مصلحة اقتصادية خالصة تعزز إمدادات الطاقة المحلية، على ما قال وزير النفط تحت قبة مجلس الشعب.

السياق الطاقوي هذا له أن يقدم تحليلاً أكثر موثوقية للعقوبات الأميركية الأخيرة على روسيا وإيران وكوريا الشمالية، فمع قدرتها على النيل من الحلفاء التجاريين للولايات المتحدة بما فيهم الصين واليابان وفرنسا وألمانيا، قبل أعدائها، إنما تتقاطع بأرجحية مع حرب الغاز العالمية وقنطرة شرق المتوسط، فيألي جانب الهندسة الروسية لتقاسم المصالح الطاقوية التي تلقت رداً في «السييل الشمالي ٢» وما يستتبعه ذلك من ضرر على مصالح أوروبا الشمالية، نالت فرنسا طعنة في حصصها المستجدة جنوب إيران وأميركا اللاتينية، وكذا الصين في أنابيب «قوة سيبيريا» الممتدة من روسيا، أما اليابان، التي أطلقت شراكة استراتيجية مع الشركات الروسية للتنقيب عن النفط والغاز في سيبيريا، فلربما يبط إعلان وزير تجارتها الأرباء الماضي لضرورة إعادة النظر بالقواعد الأميركية في بلاده، اللثام عن شراسة حرب الغاز العالمية القائمة.. في الواقع، فقد طالت الحرب أجنحة أميركية داخلية أيضاً، فعقب بروز تقاضيات هامبورغ قبل نحو الشهر، خضعت «إكسون موبيل» لعقاب شديد في محاكم «تكساس» بنهمته هتك العقوبات.

الأبعاد العالمية لحرب الطاقة هذه، تتقاطع مع سياق إقليمي تنبدي ملاحة في المتوسط، فبعدما نفذت أحلام الاستيلاء على الجغرافية السورية كسمر لغاز الخليج، انطلق المد البحري المتوسطي ليطفو كبديل انتقامي دفع خلاله الجناح المناهض لترامب وزير خارجيته برأس الحرية الإسرائيلية للمشاشية على هندسة المصالح الطاقوية في هامبورغ، فكان الرد التالي في «الحقل ٢» السوري الذي تعادل احتياطياته المتوقعة عند ٢٥٠ ألف متر مكعب، نحو ٨٠ بالمئة من الاحتياطيات الإسرائيلية القبرصية في حقل ليفيathan وإفرويدت اللذين يعمل عليهما لإعراج الروسي جنوب أوروبا.

«إسرائيل»، ومن خلفها مناضو ترامب الأميركيون، لم يتأخروا بملاقاة الرد السوري الروسي، فذهبوا يوم الخميس الماضي إلى الإعلان عن النية بمد أنبوب للغاز يفتي مصر عبر الأردن.. هذا الأنبوب، وما لم يؤخذ بالاعتبار ما يستلطنه من ملاحم انضمام خليجي، ولربما بعض العراقي، يبدو كاريكاتوريا بالفعل!

من حيث المبدأ، لا جدوى إطلاقاً من مد أنابيب غاز إلى مصر عبر الأردن فيما أنابيب سيناء قائمة أصلاً، ومع تعاقده «إسرائيل» السابق لم أنبوب تحت المتوسط إلى أوروبا، تتحول المسألة لبرمتها إلى ما يشبه مهزلة استثمارية نظراً المحورية احتياطيات حقل ليفيathan الإسرائيلي عند ١٨٠ مليار متر مكعب استهلاكها أوروبا بأقل من نصف عام! عند هذه النقطة، قد يجدر فهم امتشاق «إسرائيل» سيف ليفيathan الضعيف بأنه مجرد تعبئة استباقية لأنابيب يمكن استلام امتدادها نحو البحر الأحمر فميناء «ينبع» السعودي، وهذا الأخير الذي تنتهي عنده أنابيب عراقية من عهد الرئيس الراحل صدام حسين، قد يكون لزيارة مقتدى الصدر، حليف بريطانيا والعضو البارز في «هلالنا الشيعة» إلى السعودية من علاقة بإعادة تنشيطه، إن صح الأمر، فلا غاز لمصر ولا من يحزنون، بل مخطط متمررل مناهاض لروسيا، يمرر غاز الخليج إلى ينبع، فسواحل حيفا، فأوروبا.

## المحرر الاقتصادي

خلص مقال حول الإصلاح الإداري نشره مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» إلى أن الإصلاح إذا ما جاء مجزئاً تحت أي عنوان (إداري، اقتصادي...) سوف يبقى مجرد شعار أو غطاء لسياسة الهروب أو الفئز إلى الأمام، والتي سيتم من خلالها نقل الأزمات وترحيلها إلى الأمام لا حلها، ما يعني استمرار التناقضات القابلية للانفجار، وبقاء فتيلها جاهزاً للانفجار شرارة النار متى توافرت الظروف.

ورأى كاتب المقال الباحث الاقتصادي الدكتور مدين علي (أستاذ بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق) أن مقارنة علمية وعملية للإصلاح الإداري في سورية، كمقدمة للإصلاح الاقتصادي شامل، يمكن الرهان عليه لمرحلة ما بعد الحرب (مرحلة إعادة الإعمار) لا يمكن أن تتحقق، إلا إذا جاءت في إطار منظور إستراتيجي كلي متكامل يؤسس لمشروع سياسي، يؤمن شروط الاستقرار والسلام والنمو المستدام، يمكن أن ينطلق من المحاور الأساسية الآتية:

**المحور الأول:** إصلاح السياسات العامة للدولة التي يعترضها في جانب كبير منها الضعف والقصور وغياب الرؤية، وهي بمعظمها (أي تلك السياسات)، لا تتعدى حدود أنها سياسة إدارة أزمات بأدوات ربما قاصرة وعلى عليها الزمن، لا أكثر ولا أقل.

**المحور الثاني:** إصلاح حامل مشروع الإصلاح، وهذا يقتضي بداية، إناطة قيادة الإشراف على برامج الإصلاح بكوادر نوعية، ونخب مميزة (رجال دولة حقيقيون) يمتلكون الثقافة، ولديهم الرؤية، والحس السليم، يمتازون بالفهم العميق لطبيعة المخاطر الاستراتيجية التي تهدد حاضر سورية ومستقبلها على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

**المحور الثالث:** مكافحة الفساد، وهذا يتطلب حملة نوعية تستهدف الضرب بقوة على أيدي الفاسدين، وتفكيك مراكز القوى الضعيفة لهم التي تؤمن لهم سبل الدعم والمؤازرة.

**المحور الرابع:** الانفتاح على الداخل والخارج، كمدخل أساس لتقوية منظومة الشراكة، كإطار أو كبنية، يمكن أن تساعد في توظيف الطاقات واستيعاب القدرات، وتسهم في تاصيل قواعد العدالة، وتوطيد دعائم الإنصاف، وتعزيز شروط ومتطلبات مبدأ تكافؤ الفرص، والقضاء على مظاهر الإقصاء والاستبعاد والتهميش.

## مطلوب رجال دولة

جواباً عن سؤال «الوطن» حول نجاعة إدارة تنفيذ مشروع الإصلاح الإداري والرقابية عليه من وزارة التنمية الإدارية بصورة رئيسة، أكد علي أن الموضوع لا يمكن أن ينحصر بجهة واحدة، وهو ليس حكراً على جهة واحدة، ولا يحق لجهة أن تدعي قدرتها على تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري، لأن مهمته كمشروع بالمعنى الواسع إيداء بناء وطن من جديد على خلفية حرب شرسة استهدفته لأكثر من سبع سنوات، وبالتالي هذا يحتاج إلى تضاضف جهود كبيرة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. ويجب أن يشارك فيه الجميع، على المستوى الرسمي، وغير الرسمي.

# قانون العمل الجديد رسالة للشباب كي يحزموا الحقايب ويشدوا الرحال علي لـ«الوطن»: مهمة مشروع الإصلاح بناء وطن جديد ولا يحق لجهة احتكار تنفيذه



ويؤه في تصريحه لـ«الوطن» بأنه عندما نتحدث عن مشروع للإصلاح الإداري يجب أن تكون لدينا نظرة شمولية متكاملة، حيث لا تختزل الرؤية والنتائج من خلال تطبيق بعض المؤشرات الفنية، على أهميتها، إذ إنها غير كافية، فهو يحتاج إلى برنامج متكامل متعدد الأبعاد، وهيكلة جديدة، وواقعية، وحامل نوعي من النخب التي تحمل قيم وأخلاق رجال الدولة الحقيقيين، وتمتلك الإمكانيات والمؤهلات والمبادرات والرغبة والقدرة على الإدارة.

**سياسة الاستخفاف بالعقول**

لفت الباحث إلى عقد التفقات والمصرفات، في الوقت الذي يفرق البلد في مستنقع العجز المالي، ويضيي الوقت، ليتم تفرغ مشروع الإصلاح من مضمونه السياسي التنفيذي (العلاجي) ومن ثم دهنه في مقبرة التطنيزر واللفظ الإعلامي والسجال المفاهيمي، وكان المشكلة الكبرى للمواطن السوري تكمن بجاحته، لأن يعرف مفهوم الإصلاح ونظرياته، وكيف يقاس الأداء وما هي مؤشرات القياس، ومعنى الكفاءة الإدارية، والتأهب الضريبي والفساد الإداري وأساليبه، أو أن يعرف معنى المفاهيم والمصطلحات باللغة الأجنبية، وكيف يبحث في القواميس بجدية ونشاط...!

منوهاً بأن ذلك ينشك سياسة منهجة لاستخفاف بالعقول، وتسفيه الواجب، والاستخفاف على الاستحقاقات، وضياع الوقت، فلوطامن السوري أذكى وأفهم، ويعرف أكثر، لأنه يعيش الواقع، فهو يعرف الفساد وأساليبه، لأنه هو الذي يدفع للفساديين، وهو الذي يشقى بنعيمهم وهو الذي يعرف أنه في أغلب الأحيان لا يستطيع أن يحصل على خدمة أو مساعدة، إلا إذا دفع، ويعرف معنى التأهب والانعكاس الضريبي وحجمه، لأن الدولة لا تستطيع بسبب ندرة الموارد والعجز المالي، أن تقوم بزيادة دخله، من أجل تحسين مستوى معيشته، ويعرف الشاب السوري أكثر أن قانون العمل الجديد رسالة له، كي يحزم الحقايب ويشد الرحال، والاعتماد، والتأهب للفرق بالله بالبحر بالجو لا فرق، المهم أن يرحل، لا يغازل، أن يخرج، إنها سياسة الإغراق في بحر اليأس والإحباط، وبالطالني التطنيزش).

## مداخل أساسية

بالعودة إلى المقال، فقد أشار الباحث إلى أن حدود المشكلة الاقتصادية وامتداداتها السياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية، هي أبعد من ذلك، ويمكن مقاربتها من خلال مداخل أساسية في مستويات ثلاثة هي:

**المستوى الأول:** يتضمّن ما يتعلق بالإطار النظري، المرجعي والفكري لبرنامج الإصلاح في سورية، حيث يلاحظ في هذا المستوى أن نقطة الضعف الأساسية لفلسفة برنامج الإصلاح، تتمثل باختزال عملية الإصلاح في بردهما الإداري التقني/الفني (على أهمية ذلك)، بعيداً عن مضامين واستحقاقات إطرابية وبنيتوية أخرى متزامنة إجرائياً مع استحقاقات أخرى، سياسية وثقافية وتعليمية وتشريعية، ما يعني ضرورة إعادة النظر في الإطار النظري والفكري العام لبرنامج الإصلاح.

**المستوى الثاني:** يتعلق بنوعية حامل مشروع الإصلاح في المستويات الإدارية والتنظيمية المختلفة، إذ يعدّ حاملاً يكتنفه الغموض في جانب كبير منه، ويعدّل الفساد في تكوينه بصفته عنصراً جوهرياً، كما يعدّ ضعف المحتوى العلمي صفّة مميزة لبنيتيه المعرفية والثقافية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقسماً كبيراً من هذا الحامل، هو الأكثر تسلاً بالشعارات والإشارات، والأكثر تردداً للخطب الطنائة، والأكثر سبكا للبرامج التعموية الرنائة، ما يعني ضرورة إعداد النظر في بنية الحامل وطرق الاختيار والتعيين.

**المستوى الثالث:** يتعلق بطبيعة السياسات

## «مداد»: اجتزاء الإصلاح هو غطاء لسياسة الهروب وترحيل الأزمات لا حلها

ونوه بأن برنامج الإصلاح في سورية طُرح منذ أكثر من خمسة عشر عاماً من منظور كلي متعدد الأبعاد والمضامين، ولم يفض إلا وقت قصير حتى تراجع مستوى الخطاب المتعلق بالإصلاح تحت غطاء لسياسة الهروب وترحيل الأزمات لا حلها

وكأنها مشكلة إدارية وبيروقراطية بحتة، لا أكثر ولا أقل، ويبقي الأخطر هو ما جرى على مستوى الإصلاح الإداري الذي تم اغتياله، إذ حُسر عمداً في بوقعة عملية فنية وتقنية ضيقة، كما اختزل ببعض الأطر القانونية والجوانب التشريعية الصماء، وهذا ما حصل، إذ تم استصدار ما يزيد على ثلاثة آلاف تشريع، وتم استحداث -إضافة لما هو قائم- العديد من المؤسسات والبنى الإدارية (التعليمية والتدريبية)، كالمعهد الوطني لإدارة العامة، والمعهد العالي لإدارة الأعمال، وكليات وأقسام مختلفة لعلوم الإدارة في الجامعات السورية العامة والخاصة، إضافة إلى التوسع الكبير في عدد برامج التعليم المفتوح والمعاهد التدريبية، واللجان الخاصة بتسيط الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وغير ذلك.

ويبقى السؤال الأبرز والأهم (حسب الباحث): هل تمت عملية تقييم علمي ودراسة وأفية وكافية، لما جرى على مستوى الإصلاح الإداري طوال الخمس عشرة سنة الماضية لتعرف إن كنا قد فشلنا أم نجحنا، ولتعرف بالتالي -مهما كانت النتائج- حدود النجاح والفشل؟ هل استطاعت المؤسسات التشريعات أن تؤدي الغرض أو الهدف المطلوب منها؟ وما حدود ذلك؟ فإن كانت ناجحة، وتبين ذلك بلغة الأرقام والمؤشرات، فليخصص لها المزيد من الاعتمادات، ولتقدم لها مختلف وسائل الدعم والمساعدة، وإن كانت فاشلة، وتلغرف التفقات، لأن هناك أولويات وضرورات أخرى في وطن ينزف، تكالبت عليه قوى الشر في الداخل والخارج.

## ٢٥ كغ ذهباً تدخل شهرياً

### بقصد التصنيع

علي محمود سليمان

بين رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي أن الارتفاع الأخير على أسعار الذهب يعود لنطاق الأونصة الذهبية عالمياً حيث سجلت نهاية الأسبوع الماضي ١٢٩٠ دولاراً، وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح جزماتي أن سعر غرام الذهب عيار ٢١ سجل ١٨٩٠٠ ليرة سورية على حين غرام الذهب عيار ١٨ سجل ١٦٢٠٠ ليرة. مبيناً أن التسعير تم على أساس دولار وسطي ٥٢٥ ليرة، وبلغ سعر الليرة الذهبية السورية ١٦٠ ألف ليرة سورية والأونصة الذهبية السورية بـ٦٨٦ ألف ليرة سورية. ولفت جزماتي إلى تحسن حركة البيع في أسواق دمشق لتصل إلى ٥ كغ ذهب يومياً متوقفاً استمرار تحسناً مع اقتراب عيد الأضحى المبارك حيث تنشط حركة بيع الذهب قبل العيد بعدة أيام.

وأشار إلى تحسن كميات الذهب الخام التي تدخل الأسواق من الخارج بقصد التصنيع وإعادة التصدير لتصل إلى ٢٥ كغ ذهباً شهرياً بعد أن وصلت إلى ٢٠ كغ في الشهر الماضي، مبيناً أن سبب تحسنها هو زيادة الطلب على الحلي والمجوهرات في فترة الصيف وتحسن المبيع، مشيراً إلى استمرار شحن الذهب المصنوع من مختلف المناطق إلى أسواق المنطقة الشرقية من مطار دمشق الدولي إلى مطار القامشلي بالمعدل الأسبوعي نفسه ٤٠ كغ ذهباً.

وعن الجولات التي قامت بها الجمعية أفاد جزماتي أن الجمعية ما زالت مستمرة بتوجيه بوريات مشتركة مع مديرية حماية المستهلك بشكل مفاجئ إلى الأسواق للتأكد من عدم وجود حالات غش وتلاعب بالأوزان والعيارات والتأكد من أن البضاعة مختومة بدمغة جمعية الصاغة وكان آخر هذه الجولات في الجسر الأبيض وركن الدين دون تسجيل أي حالة تلاعب خلالها.

مضيفاً: إن النشاط الحالي في الأسواق سوف يبدأ بالتراجع بشكل تدريجي بعد عيد الأضحى ومع بدء شهر أيلول حيث توجه الناس إلى مصاريف المدارس والموتة الشتوية وتعبئة المازوت ما يخفف من حركة بيع الذهب مع بداية العودة الشتوي.

## «الاقتصاد» لـ«الوطن»: تتعد مسبقات من مديريات الصناعة وليست معدة للبيع بالتجزئة

# عضو «تجارة دمشق»: صناعيون يعرضون بيع إجازات استيراد مدخلات إنتاج للتجار.. وعضو «صناعة دمشق»: مستحيل



مؤكد عدم إمكانية بيع المواد الأولية لأي منشأة غير فاعلة لا تحصل على أية مخصصات وتخضع المنشآت إلى كشف ميداني من مديريات الصناعة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد ثائر فياض أن النمر الهندي وأنواع الزنر من (أسود وأبيض ودوار الشمس) ممنوعة من الاستيراد، وفيما يخص بعض المواد المنوعة من الاستيراد والتي يسمح بإدخالها تحت بند مخصصات للصناعيين، بين أن الدليل التطبيقي الموحد لمنح إجازات وموافقات الاستيراد حسب البنود الجمركية الثمانية للتعرفة الجمركية المطبقة في العام ٢٠١٧ هذا الدليل الموحد قد سمح باستيراد ما نسبته ٦٢ بالمئة من إجمالي السلع المدرجة بالتعرفة الجمركية، كما بين أن البنود الجمركية المتعلقة بالمواد الصناعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي قد حازت نسبة ٧٥ بالمئة من أصل المواد المسوح باستيرادها، على حين شكّلت المواد الغذائية والمواد الأساسية غير الغذائية ما نسبته ٢٥ بالمئة من هذا الدليل.

كشف عضو في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن» أن كل البز والتبر الهندي في البلد دخلت تهربياً لأنها ممنوعة من الاستيراد، وكل معلبات الفطر كذلك تدخل تهربياً لأنها ممنوعة من الاستيراد إلا في حال دخلت تحت بند تخصيص منشآت صناعية حيث يسمح هنا باستيرادها فقط من الصناعيين حصراً، موضحاً أن هناك صناعيين يعرضون بيع إجازة استيراد الفطر للتجار.

وأشار إلى أن هناك مئات معامل الكونسروة في البلد وكلها تزود بالمواد الأولية لصناعتها من التجار ومعاملها غير مهددة بالتوقف لأنها تنتزود من التجار فلماذا يتم تخصيص معامل بيعها باستيراد مواد حصراً لها ومنعها عن التجار والمستوردين النظاميين؟ وأضاف إن السماح باستيراد التمر تم بعد أن كان السوق متخماً بها، والمخ إلى أن هناك الكثير من المواد من مخصصات الصناعيين التي يمكن أن تدخل وتباع مباشرة إلى المستهلك من دون أن يجري عليها أي إضافات أو قيمة مضافة في الإنتاج أو التصنيع وهي تدخل بعباءة مدخلات إنتاج ومخصصات للصناعيين.

من جانبه نفى عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها أكرم الحلاق لـ«الوطن» حصول حالات بيع لمخصصات الصناعيين الحاصلين على إجازات استيراد لبعض المواد الأولية في السوق أو لتجار، موضحاً أن الغرفة لم تتلق أي شكواي بهذا الخصوص ولم تسع أي حالات، مشدداً على أنه من المستحيل على الصناعي أن يتكبد كل العناء في تثبيت بضاعته وشحنها إلا من أجل تصنيعها.

ونوه الحلاق بأن الاستيراد ليس من مهمة الصناعي، فهو يتحمل أعباء الاستيراد وهمومه في مختلف المراحل، من التثبيت والشحن والتفريغ.. حتى تصل المادة الأولية، لذا لا يمكن بالتالي أن يعرضها في السوق.

وأشار إلى أن البعض يفكر هذه القضية من باب الدفع وتحريرض الحكومة باتجاه فتح باب الاستيراد الجميع.

## صالح حميدي

كشف عضو في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن» أن كل البز والتبر الهندي في البلد دخلت تهربياً لأنها ممنوعة من الاستيراد، وكل معلبات الفطر كذلك تدخل تهربياً لأنها ممنوعة من الاستيراد إلا في حال دخلت تحت بند تخصيص منشآت صناعية حيث يسمح هنا باستيرادها فقط من الصناعيين حصراً، موضحاً أن هناك صناعيين يعرضون بيع إجازة استيراد الفطر للتجار.

وأشار إلى أن هناك مئات معامل الكونسروة في البلد وكلها تزود بالمواد الأولية لصناعتها من التجار ومعاملها غير مهددة بالتوقف لأنها تنتزود من التجار فلماذا يتم تخصيص معامل بيعها باستيراد مواد حصراً لها ومنعها عن التجار والمستوردين النظاميين؟ وأضاف إن السماح باستيراد التمر تم بعد أن كان السوق متخماً بها، والمخ إلى أن هناك الكثير من المواد من مخصصات الصناعيين التي يمكن أن تدخل وتباع مباشرة إلى المستهلك من دون أن يجري عليها أي إضافات أو قيمة مضافة في الإنتاج أو التصنيع وهي تدخل بعباءة مدخلات إنتاج ومخصصات للصناعيين.

من جانبه أوضح مدير في المصرف التجاري لـ«الوطن» أن المصرف مشارك وتم تخصيصه بنحو ٢٢٥٠ وتم أيضاً تشكيل فريق مصرفي للتحضر طوال أيام المهرض، يعمل على عرض خدمات المصرف التجاري ويوجب ويتسائلات والاستفسارات كافة التي يتقدم بها المشاركون في المعرض، وخاصة أن المصرف يمثل أكبر المصارف العامة ويحتل مساحة واسعة من اللعب المصرفي، وأن المصرف يعمل على تطوير خدماته كافة وخاصة في مجال الدفع الإلكتروني الذي سوف يكون له أثر كبير في تطوير التعاملات النقدية وتخفيف الضغط على التعاملات بالأوراق النقدية أو الصرافات الآلية التي ما زالت تشهد انقطاعاً امامها مع مطلع كل شهر.